المفهوم الأمريكي للدولة المارقة وتأثيره على الامن الدولي

ا.م.د. علي جاسم محمد التميمي
الجامعة المستنصرية /كلية العلوم السياسية/ العلاقات الدولية
Dr.alitop8085@gmail.com

الملخص:
من المصطلحات السياسية المهمة التي كان لها اثر وصدى في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية في نهاية القرن العشرين والى الان مصطلح الدولة المارقة اذ اعتمد علية كاستراتيجية سارت عليها ادارة الرئيس ريغان والاكثر من ذلك ادارة الرئيس الاسبق جورج بوش الابن الذي كان كثير ما يتناول المفهوم في خطابه السياسي لترسيخ الهيمنة الامريكية في العالم والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى خاصة التي تعارض السياسة الامريكية مستغلة مفهوم الدولة المارقة لتصنف فيه من تشاء من الدول تحت ذريعة عدم احترامها حقوق الانسان او العمل على انتشار اسلحة الدمار الشامل وعدم نشر الديمقراطية وغيرها كدول خارجة عن القانون الدولي .اما المفهوم الاكاديمي للدولة المارقة يعني كل دولة لا تحترم مبادئ واعراف وقواعد القانون الدولي وترى نفسها خارج القانون او قل اعلى من القانون وعدم احترامها للقانون الانساني الدولي وهذه مؤشرات الدولة المارقة تطبق على جميع الدول حتى امريكا التي تعد اوضح مصداق للدولة المارقة كما اشار الى ذلك المفكر الامريكي نعوم تشومسكي.
لذا بينا في بحثنا هذا مفهوم الدولة المارقة بصورة عامة والمفهوم الامريكي للدولة المارقة وكيف استخدم في السياسة الامريكية الخارجية وكيف تناول الخطاب السياسي الامريكي المفهوم وكيف تطرق الفكر الامريكي للمفهوم.

الكلمات المفتاحية: الدولة المارقة، الخطاب السياسي، الاستراتيجية، الفكر السياسي، الامن الدولي.

The American concept of the rogue state and its impact on international security

Asst.Prof.Dr. Ali Jasim Mohammed Al-Tameemi

Al-Mustansiriya University/College of Political Science/International Relations

Abstract:

One of the important political terms that had an impact and resonated in the foreign policy of the United States of America at the end of the twentieth century until now is the term rogue state, as it relied on it as a strategy that the Reagan administration followed, and more than that of the former President George W. Bush's son who was often dealing with the concept in his speech The political goal is to establish American hegemony in the world and to interfere in the internal affairs of other countries, especially those who oppose US policy, taking advantage of the rogue state to categorize it as you wish from countries under the pretext of not respecting human rights or working to spread weapons of mass destruction and not spreading democracy and others as countries outside of international law. As for the academic concept of the rogue state, it means every country that does not respect the principles, customs and rules of international law and sees itself outside the law or is less than the law and not respecting international humanitarian law. These indicators of the rogue state apply to all countries, even America, which is the clearest credibility of the rogue state as indicated by that thinker American Noam Chomsky. So we have shown in this research the concept of the rogue state in general, the American concept of the rogue state, how it was used in American foreign policy, how the American political discourse dealt with the concept, and how American thought touched on the concept.

Key words: rogue state, political discourse, strategy, political thought, international security.

المقدمة:

يشير المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي في كتابة الدول المارقة (ان لمصطلح الدول المارقة استخدامان:

الأول: دعائي يطبق على اعداء مصنفين والثاني: موضوعي يطبق على دول لا تعد نفسها مقيدة بالأعراف الدولية) الدول التي لا تحترم الالتزامات والقواعد والاتفاقات والمعاهدات الدولية وقرارات منظمة الأمم المتحدة.

وفي ادبيات العلوم السياسية استخدم مصطلح الدولة المارقة: –تلك الدولة التي تدعم الجماعات الإرهابية ولا تحترم حقوق الأنسان وتعمل على انتشار أسلحة الدمار الشامل وتهدد السلم والامن الدوليين ولا تحترم القانون الدولي.

عند تحديد مؤشرات التي لو طبقت على اية دولة لوصفة بأنها دولة مارقة حسب من اعتادت عليه الدراسات السياسية والخطابات الدولية دون تميز بين حجم تلك الدولة ومكانتها في النظام الدولي لذا فأن مصاديق الدولة المارقة كثيرة وكل دولة لا تحترم القانون الدولي ولا تلتزم بالأعراف الدولية فأنها مصداق للدولة المارقة التي تهدد السلم والامن الدولي لذا تناولنا في بحثنا هذا الدولة المارقة وتأثيرها على الامن الدولي وقسم البحث الى مبحثين تناولنا في المبحث الأول مؤشرات الدولة المارقة وفقا لأدبيات العلوم السياسية ونبذة من اهم مصاديق الدولة المارقة اما البحث الثاني سيكون عن تأثير الدول المارقة على الأمن الدولي وكيفية الزام الدول على احترام قواعد القانون الدولي وتقليص عرصة الدول المارقة.

أهمية البحث

يقدم البحث رؤية تحليلية لأثر وتأثير الدولة المارقة على الامن الدولي وتبيان العلاقة بين احترام القانون الدولي والامن والسلم الدوليين.

تكتسب هذه الدراسة أهميتها في توضيح وإظهار الدول الخارجة على القانون الدولي (الدول المارقة) والتي لا تحترم القانون والقرارات الصادرة من المنظمات الدولية الخاصة للحفاظ على الامن الدولي.

مناهج البحث

اعتمد الباحث في هذه الدراسة الى أكثر من منهج لما استوجبته فرضية الدراسة وطبيعتها:

المنهج التاريخي لدراسة تاريخ بعض الدول التي تصنف كدولة مارقة في مخالفتها وعدم احترامها لقواعد القانون الدولي.

المنهج التحليلي كونها دراسة سياسية تتطلبا التحليل إضافة الى ذلك احتاج الباحث لهذا المنهج لتحليل لكشف معايير الدولة المارقة وكيفية تأثيرها على الامن الدولي.

فرضية البحث

الفرضية التي حاول الباحث اثباتها في هذه الدراسة هي ان كل دولة تنطبق عليها مؤشرات الدولة المارقة او التي لا تحترم وتخرج عن نطاق القانون الدولي سواء كانت دولة عظمى ام دولة كبرى او دولة نامية فأن تأثيرها يكون على الامن الدولي بصورة عامة وتهدد السلم والامن الدوليين ويجب ان ترجع في غيها الى احترام مبادئ وقواعد القانون الدولي.

المبحث الأول: **مؤشرات الدول المارقة**

بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ برز مصطلح الدول المارقة على سطح الاعلام السياسي الموجه وفي خطابات السياسة الامريكية وخاصة خطاب الرئيس جورج دبليوبوش الذي وصف بعض الدول الداعمة للإرهاب بأنها الدول المارقة والتي لا تحترم القانون الدولي وتدعم الإرهاب في العالم وقبل هذا التاريخ ببرهة من الزمن صدر كتاب الدولة المارقة (دليل الى الدولة العظمى الوحيدة في العالم) للمفكر ويليام بلوم والذي تطرق فيه عن مصطلح الدولة المارقة ومصداق الدولة المارقة الاوضح في العالم هي الولايات المتحدة الامريكية كونها من اكثر الدول انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة والأعراف الدولية واكثر الدول دعماً للجماعات المنشقة والتدخل في شؤون الدول الأخرى ولكن نرى في خطاب بوشن الابن استخدم المصطلح وسمى المصداق كل من العراق وأفغانستان وليبيا وايران وغيرها معتبها دول تدعم الإرهاب ولا تحترم قرارات الأمم المتحدة.

قسم هذا المبحث الى مطلبين: الأول تناولنا فيه مؤشرات الدولة المارقة والثاني اهم مصاديق الدول المارقة.

المطلب الأول: **مؤشرات الدول المارقة**

قبل التطرف الى مؤشرات الدول المارقة لابد من تبيان مفهوم المصطلح لغة واصطلاحا ومتى دخل هذا المصطلح الى الحقل الأكاديمي وفي خطابات الساسة.

تعريف الدولة المارقة لغتاً:

مارق:- فاعل من مرق، الجمع مارقون ويقال:- مارق عن الدين أي خارج عنه، ملحد، كافر.[١]

مرق- يمرق- مرقُ

مرقت البيضة: فسدت فصارت ماءً.

مرقت النخلة: سقط حملها بعد ما كبر.

امرق الولد من بطن امه- أي خرج من بطن امه.

تمرق الشعر= انتشر وتساقط من مرض او غيره.[٢]

كل الاوصاف أعلاه تدل ان المارق هو الخارج عن نظام خاص به بناءاً على المعنى اللغوي لكلمة مارق والمؤنث كلمة مارقة وبما اننا نتكلم عن الدولة أي الدولة المارقة بعد تبيان معنى مارق هو الخروج عن المألوف او النظام الخاص للشيء اذن ان مفهوم الدولة المارقة لغتا يعني خروج الدولة عن ما مفروض ان تكون عليه وخروجها عن النظام والأعراف التي هي جزء منه حتى لا تكون مصدر تهديد لغيرها لان خروجها عن النظام يعني خروجها عن مبادئها وما يربطها مع المجتمع الدولي الذي هو مصدر النظام العام للمجتمع حتى يعم السلام والامن وان أي خروج يهدد السلام والامن الدولي.

الدولة المارقة (rogue state) **اصطلاحاً**

مفهوم نشأ في ثمانينات القرن الماضي عندما استخدمه اول مرة الرئيس الأمريكي (رونالد ريغان) في خطابة السياسة ضد نظام معمر القذافي في ليبيا آنذاك واصفا دولة ليبيا دولة مارقة تهدد المصالح والامن القومي الأمريكي وبعد ذلك[٣] أشار الى

المصطلح مستشار الامن القومي الأمريكي في إدارة بيل كلينتون السيد انطوني لايك وضع أربعة معايير لتشخيص الدولة المارقة:-[٤]

١- محاولة الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

٢- مساندة التنظيمات الإرهابية (تمويل-تسليح-إيواء تدريب الارهابين).

٣- سوء معاملة الشعوب التي تحكمها.

٤- معاداة واضحة وصريحة للولايات المتحدة الامريكية وتهديد للأمن القومي الأمريكي.

تستعمل تسمية (الدولة المارقة) أحيانا على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي فقد وضعت الصحافة الامريكية بلدان كثيرة بأنها دول مارقة لما عجزت عن تسديد ديونها لصندوق النقد الدولي.

في عهد إدارة بيل كلينتون استخدم مصطلح (الدول المثيرة للقلق الشديد) بوصفه للدول التي تهدد الامن السلم الدولي لكن نلاحظ ان الرئيس جورج دبليو بوش إعادة استخدام مصطلح الدولة المارقة في خطابة التاريخ بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ واصفا الدول التي يقال انها تدعم الإرهاب في العالم ونسعى الى امتلاك أسلحة الدمار الشامل في كانون الثاني عام ٢٠٠٢ بأنها دول مارقة تمثل محور الشر في مقابل محور الخير ومشخص كل من العراق وإيران وكوريا الشمالية وأفغانستان وسوريا وليبيا بأنها دول مارقة تدعم الإرهاب في العالم[٥].

أبرز ظهور لمصطلح الدول المارقة في إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج دبليو بوشن الذي أشار اليه في خطاباته كما كان مصطلح الدول المارقة رائجا في الوثائق السياسية والاستراتيجية الامريكية فقد شاع هذا المفهوم في الخطاب السياسي والإعلامي الأمريكي في مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ وهو يستخدم للإشارة الى الدول الخارجية عن القانون والتي لا تحترم حقوق الانسان وتوصف بالدكتاتورية مع شعوبها ولا تشهد ديمقراطية في نظام الحكم السياسي فيها[٦]. وقد يكون المفهوم واحد لكن الاستخدام يختلف مرة نكون امام مفهوم الدول المارقة وفقا للنظرة الامريكية

للدول او الدولة التي تنطبق عليها فعلا معايير الدولة المارقة ويكون المفهوم متفق عليه وفقا لنظرة المنظمات الدولية او المجتمع الدولي بصورة عامة.

كذلك إعادة استخدام المصطلح الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب في خطابة امام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها رقم (٧٢) استخدم مصطلح الدول المارقة في وصفية لبعض البلدان التي اعتبرها تهدد امن الولايات المتحدة والعالم بأسره.[٧]

الدولة المارقة في الفكر الأمريكي

مفهوم الدولة المارقة دخل الى حيز العلم الأكاديمي في مطلع القرن الواحد والعشرين في اول ظهور للمصطلح للكاتب والمفكر الأمريكي (ويليام بلوم) في مؤلفه الذي حمل اسم الدولة المارقة دليل الى الدولة العظمى الوحيدة في العالم عام ٢٠٠١ وبعد أيام على اصدار وقعه حادثة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ مما أردف إصداره في طبعة الثانية عام ٢٠٠٢ العمل الإرهابي الذي طال الولايات المتحدة الأمريكي في ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

وقد تكلم عن مفهوم الدولة المارقة الدولة التي تستخدم أسلحة الدمار الشامل والتي تتدخل في شؤون الدول الأخرى ولا ترعى حقوق الانسان وتمارس الاغتيالات والتعذيب لخصومها وتستخدم الأسلحة البايلوجية والكيمياوية المحرمة دوليا ضدهم واعطى مصداق واحد على الدولة المارقة وهي الولايات المتحدة الامريكية التي تمتلك مؤشرات الدولة المارقة في نظره[٨].

اما اهم من كتب عن الدولة المارقة المفكر الأمريكي والناقد الأبرز للسياسة الامريكية نعوم تشومسكي الذي كان لكتابة (الدولة المارقة استخدام القوة في الشؤون العالمية) الأثر الأبرز على المفهوم وكان لكتابة الدور المهم في انتشار مفهوم الدولة المارقة في أروقة السياسة الخارجية وفي الخطابات السياسية للزعماء والذي وصف (بيس ورك) كتاب الدولة المارقة ومؤلفة نعوم تشومسكي بقوله (لاشي يفوت انتباه تشومسكي وكتاب الدولة المارقة يعكس تفكيرا صافيا بشكل رائع)[٩].

يوضح نعوم تشومسكي مصطلح الدولة المارقة كواحد من مصطلحات الخطاب السياسي يكون في استخدامان الأول:

دعائي يطبق على اعداء مصنفين والثاني: موضوعي يطبق على دول لا تعد نفسها مقيدة بالأعراف الدولية وعلى الرغم ان الأعراف الدولية غير محددة بشكل دقيق الا ان هناك اتفاقا على الخطوط العامة، وقد أدرج قسم كبير منها في ميثاق الأمم المتحدة وقرارات محكمة العدل الدولية وفي مواثيق واتفاقيات متنوعة إذا أصبحت جزء من قواعد القانون الدولي التي مخالفتها تعتبر انتهاك للقانون الدولي ولا توجد استثناءات او إعفاءات لدول من ذلك وانما على جميع الدول التي تشكل بجمعها النظام العالمي والمجتمع الدولي المحكوم بتلك القواعد(١٠).

يذكر نعوم تشومسكي في كتابة الدولة المارقة والذي قصد بها الولايات المتحدة الأمريكي اذ يقول انها اكثر دولة انتهاكا لقرارات المنظمات الدولية وقواعد القانون الدولي وخاصة فيما بعد نهاية الحرب الباردة عام ١٩٩٠ والهيمنة الامريكية على الساحة الدولية واستفحالها في رفض الالتزامات الدولية وهذا ما اكدته الجمعية الامريكية للقانون الدولي في اذار ١٩٩٩ قالت (ان القانون الدولي هو اليوم على الارجح اقل احتراما في بلادنا اكثر من أي وقت مضى)(١١). واستمر على هذا الحال الى وقتنا الحاضر في إدارة الرئيس دونالد ترامب الذي شهدت ادراته انسحابا غير مسبوق من المعاهدات الدولية وتنصلا من الالتزامات الدولية. كذلك من الكتب المهمة التي تناولت مفهوم الدول المارقة كتاب للمفكر الأمريكي (كلايد برستوفتر) كان بعنوان (الدولة المارقة الدفع الأحادي في السياسة الخارجية الامريكية ٢٠٠٣) هذا الكتاب اختلف قليل في محتواه عن كتاب نعوم تشومسكي وكتاب ويليام بلوم فلن يكن يناقش فيه الفطرسة والجهل في ممارسة القوة المفرطة من قبل السياسة الخارجية الامريكية وانما كان عبارة عن مناقشة للجذور التاريخية للدفع الأحادي ويبين سطوة هذا الدفع عن كل موقع ذي أهمية من مواقع السياسة الخارجية الامريكية: السياسية والتجارة والاقتصاد مراقبة التسلح والطاقة والبيئة والزراعة(١٢).

المطلب الثاني: مفهوم الدولة المارقة في الاستراتيجية الامريكية

ان السياسة الخارجية لدولة ما هي نشاط سلوكي مرتبط بهدف ومقترن بقدرة تأثيرية تتخذه تلك الدولة في مواجها غيرها من وحدات النظام الدولي اذ تعد السياسة الخارجية مجموعة من أفعال وحركات تتخذها وحدة دولية كشكل من اشكال التفاعل النظامي المعبر عنه سلوك سياسي وتتطلب عملية تحقيق اهداف السياسة الخارجية توظيف مجموعة من الأدوات والوسائل (الدبلوماسية–العسكرية–الاقتصادية–الثقافية–الخ) التي من دونها يصعب انجاز الهدف السياسي الخارجي(١٣).

كانت الولايات المتحدة الامريكية القوة العالمية المهيمنة منذ عام ١٩٤٥ وقد سعى القادة الامريكيون للحفاظ على هذا المركز وفهموا كما فهم معظم الأمريكيين ان للصدارة العالمية منافع جمه فهي تجعل احتمالية ان تهددها القوة الأخرى لو تهدد مصالحها الحيوية بصورة مباشرة اقل وبتهدئة أمريكا صراع القوى العظمى ومنح واشنطن القدرة على تشكيل موازين القوة الإقليمية وقد منحت هذه الصدارة أمريكا القدرة على العمل من اجل تحقيق أهدافها عندما تقف دولة ما على قمة القوة وحدها فليس من سبيل اخر الا السقوط وهو ما اثار قلق الأمريكيين مرارا وتكرارا حول احتمالية الانحطاط (١٤).

ان التحديات الامنية في العالم اصبحت مختلفة كما اختلف سبل مواجهتها وصاحب ذلك تراجع ثقة الدول في الاقاليم المختلفة حول العالم في قدرة المؤسسات الدولية على مواجهة تلك التحديات التي تواجهها. ان ترك الامم المتحدة ادارة الصراع للدول الكبرى حجم دور المنظمة في حل الازمات والصراعات الدولية واقتصارها على قوات حفظ السلام يقول ريتشارد سلومون رئيس معهد السلام الامريكي (ان البيئة الامنية العالمية العالية اثبتت ان العالم ليس لديه المؤسسات التصحيحية لحفظ الامن وادارة الصراعات)(١٥).

مع ان الوسائل الدولية لإدارة الازمات متعددة ومتباينة وهي من اجمل ما يكون من حيث بنود ميثاق منظمة الامم المتحدة المنظمة الدولية التي تأخذ على عاتقها الفصل في المنازعات الدولية من خلال التنوع في الوسائل الدبلوماسية (المفاوضات، المساعي

الحميدة، والوساطة، التحقيق، التوفيق، عرض المنازعات على المنظمات الدولية والإقليمية) وقانونية (التحكيم الدولي والقضاء الدولي) والعقوبات (الضغوطات الاقتصادية من حظر وحصار ومقاطعة وتجميد أموال او حصرها في الخارج او سياسية ودبلوماسية للجوء الى القوة العسكرية كخيار أخير) لقد حددت المادة (٣٣) من ميثاق الأمم المتحدة في فقرتها الثانية مختلف هذه الوسائل لتكون كفيلة لحل المنازعات الدولية كافة[١٦].

تأثرت الشؤون الدولية كافة الى حد كبير بأحداث ١١ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠١ وكان تأثيره على أمريكا أكثر من أية دولة أخرى عندما أدركت قابلية تعرضها للخطر والإرهاب ووسعت ردود الأفعال العسكرية الامريكية الفورية المجال المباشر للهيمنة الامريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة مستقلة انعدام الامن الاجتماعي الأمريكي المتزايد والذي أنتج الدعم الشعبي لإدارة الرئيس جورج دبليو بوش والتعاطف الدولي من منظمات ودول عظمى وصغرى على دعم الا محدود لقرارات الإدارة في ذلك الوقت[١٧].

اهم ما يميز الاستراتيجية الامريكية هو التنوع من حيث الاليات التي تضمن من خلالها الوصول الى الهدف هذا التنوع والتعدد نابع من مقومات القوة والقدرة التي تتميز بها الولايات المتحدة الامريكية كدولة عظمى.

ان التغير في الاستراتيجية يتضمن في البداية التغير في العقيدة التي هي الأساس في بناء الاستراتيجية وبذلك تكون الاستراتيجية انعكاسا لمظهر التغير الحاصل في العقيدة ضد الفكرة ادركتها الولايات المتحدة الامريكية منذ فترة طويلة لكن مستوى التغير سواء في العقيدة او انعكاس على الاستراتيجية يعتمد على طبيعة الاحداث في النظام الدولي ومدى تأثير الحدث على العقيدة الاستراتيجية والملاحظ انه بعد احداث ١١ أيلول ٢٠٠١ اعتمدت الولايات المتحدة على أساليب جديدة عبرت عن النظرة الامريكية لطبيعة الهدف الناشئ بعد الاحداث والقائم على أساس مكافحة الإرهاب وإدارة الازمات واحتوائها لكي لا تهدد الامن القومي الأمريكي والامن الدولي من خلال التغيير

الحاصل في إدارة التحالفات اذ مثلت سياسة التحالفات أهمية بالغة في الاستراتيجية الامريكية[١٨].

لقد نجحت الولايات المتحدة الامريكية في توظيف احداث ١١ايلول ٢٠٠١ في تنفيذ استراتيجيتها العالمية الرامية الى فرض سيطرتها وهيمنتها على العالم وإعادة صياغة النظام العالمي على أسس ومبادئ جديدة في العلاقات الدولية تخدم المصالح الامريكية بالدرجة الأولى طبقا لاستراتيجية التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش عقب احداث ١١ أيلول الحرب الوقائية او الاستباقية التي تعطي الحق للولايات المتحدة الامريكية بشنها في اية مكان في العالم ترى فيه تهديدا للأمن القومي[١٩].

لذلك كانت الاستراتيجية الامريكية بعد الحرب الباردة هي البحث عن عدو جديد لتعويض العدو الشيوعي وعلى حد تعبير صمويل هنتنغتون ان كان الغطاء الايدولوجي للحلف الأطلسي قد انهار بانهيار حلف وارسو لذا لابد لأمريكا ان تبحث عن عدو أيديولوجي والتي تمثل بعد احداث ١١ ايلول بالدول المارقة [٢٠].

اذ تعد القوة محددا مهماً للرؤية الامريكية للعالم فالمصالح الامريكية لا تتحقق الا بالقوة وحتى القيم الامريكية لا يمكن نشرف الا بالقوة بمعنى ان بقاء أمريكا قوية يتوقف الى حد كبير على مدى تحققها لمصالحها ونشر قيمتها ولتحقيق ذلك لابد من ممارسة القوة والتي هي سر بقاء أمريكا وقد حددت الولايات المتحدة ثلاث حالات أساسية تقوم فيها باستخدام القوة العسكرية وهي[٢١]

- التهديد لأمنها القومي.
- التهديد لمصالحها القومية.
- التهديد لقيمها.

والتي تمثل معايير او مؤشرات للدول المارقة وفقا للنظرة الامريكية التي تجيز لها باستخدام القوة العسكرية ضدها إضافة الى الدول التي تدعم او تمول الإرهاب والتي تسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل. تكرر مفهوم الدولة المارقة كما ذكرنا سابقا في خطاب الرئيس الأمريكي الأسبق جورج دبليو بوش الذي القاه عام ٢٠٠٢ ليصف كل

من العراق وإيران وكوريا الشمالية بأنها دول مارقة تدعم الإرهاب وتسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل وتخالف قواعد القانون الدولي في حفظ الامن والسلم الدوليين[٢٢].

من خلال ما سبق نستطيع ان نحدد مؤشرات الدول المارقة في منظور الاستراتيجية الامريكية والتي تهدف الى تحقيق المصالح الامريكية العامة قبل المصالح الدولية[٢٣]:

١- دول لها نظام سياسي قمعي غير ديمقراطي يعادي الولايات المتحدة الامريكية ويضطهدون الشعب ويسرقون ثرواته.

٢- دول تتحدى الولايات المتحدة الامريكية وترفض القيم الامريكية.

٣- دول لا تظهر أي اعتبار للقانون الدولي وتهدد جيرانها وتنتهك المعاهدات الدولية.

٤- دول تهدد المصالح الامريكية وتؤيد الإرهاب بـ (احترام حركات المقاومة).

٥- دول تهدد الامن القومي الأمريكي.

٦- دول تهدد القيم والثقافة الامريكية.

خلاصة القول

هذه المعايير وغير تعتبر وفقا للاستراتيجية الامريكية مؤشرات الدول المارقة التي يحق لأمريكا ان تشن الحرب ضدها من حروب استباقية او حرب عادلة كما تسميها وفقا لنظرتها وقائمة الدول المارقة لم تغلق وانما تضاف لها دول قد تنطبق عليها المؤشرات وتحذف من بعض الدول التي تستطيع الخروج من هذه المؤشرات والدخول تحت الولاية الامريكية فمؤشرات الدول المارقة ذات علاقة عكسية مع الولاية المتحدة الامريكية الدول التي تدخل تحت الولاية الامريكية تخرج من مفهوم الدول المارقة التي تكون تحت الاستهداف الأمريكي والدول التي تخرج عن الولاية الامريكية سوف تصنف دول مارقة وتكون في مواجهة الولايات المتحدة الامريكية.

لذا الجدول رقم (١) بين مؤشرات الدول المارقة بين الاستراتيجية الامريكية والمنظور العام الدولي لها

مؤشرات الدولة المارقة وفقا للنظرة الامريكية	مؤشرات الدولة المارقة وفقا للمنظور العام الدولي
١- دول تهد القيم والثقافة الامريكية. ٢- دول تهدد الامن القومي الأمريكي. ٣- دول تهدد المصالح الامريكية. ٤- دول تؤيد الإرهاب وتشمل في ذلك حركات المقاومة كونها إرهاب في منظورهم كحزب الله في لبنان والمقاومة العراقية والفلسطينية. ٥- دول نظامها السياسي قمعي وغير ديمقراطي لا تشهد الديمقراطية الامريكية. ٦- دول خارجة عن القانون الدولي والتي تضر أمريكا في خروجها هذا. ٧- دول تتدخل في شؤون دول تحت الولاية الامريكية. ٨- دول خارجة عن قواعد الولاية والهيمنة الامريكية.	١- دول تهدد القيم الإنسانية. ٢- دول تهدد الامن والسلم الدوليين. ٣- دول تهد العلاقات الدولية والمصالح العامة للدول. ٤- دول تدعم الإرهاب بكل صورة من الصور من (تمويل ودعم وتأييد وتسليح وغيرها) وان حركات المقاومة لا تعد إرهابا وفقا للقانون الدولي. ٥- دول استبدادية ولا تراعي حقوق الانسان وتقمع شعبها. ٦- دول لاتحترم القانون الدولي وتنتهك ميثاق الأمم المتحدة وتشن الحروب وتدعم الحركات المنشقة والمناهضة وتعتبر نفسها اعلى من مبادئ وقواعد القانون الدولي. ٧- دول تتدخل في شؤون الدول الأخرى. ٨- دول خارجة عن قواعد النظام الدولي والقانون الإنساني والمنظمات الدولية.

الجدول من عمل الباحث

المبحث الثاني: تهديد الدول المارقة للأمن الدولي

كان الولايات المتحدة الامريكية قبل احداث ١١ أيلول ٢٠٠١ تواجه حالة من الرفض والمعارضة الدولية لسياستها فكثير من القوى الدولية مثل اوربا وروسيا الاتحادية والصين وبعض الدول الصغيرة على اختلاف ثقافتها اخذت تعارض التوجهات الأمريكية وكأن القبضة الامريكية للعالم في تراجع نسبي فبعض زعماء اوربا اتجهوا الى اثارة علامات استفهام بشأن أهمية الامن المشترك في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة وروسيا الاتحادية ابدأ امتعاضها ومعارضة بمبادرة (الدفاع الاستراتيجي SPI)* الامريكية وان بعض الدول الأخرى قد أصبحت خارج السيطرة الامريكية مثل ايران

وكوريا الشمالية والعراق وغير ذلك وفي ظل تلك الاحداث جاءت عملية ١١ أيلول ٢٠٠١ لتشكل نقطة تحول في السياسة الخارجية الامريكية واعطتها حافزا كبير للتوجيهاتها وتأثيرها سري على مجمل النظام الدولي[٢٤].

تصاعدت مكانة الامن القومي في التفكير الاستراتيجي الأمريكي بعد احداث ١١ أيلول ٢٠٠١ وقد عملت السياسة الامريكية من اجل اثبات اهتمامها بتعزيز هذا المفهوم وترسيخه في الاستراتيجية الامريكية بشكل أساسي او أكثر تطور من الإجراءات السابقة لأحداث ١١ أيلول ٢٠٠١. ان الامن القومي الأمريكي أصبح أكثر شمولية فهذا المفهوم أصبح عالميا لان العالم يواجه تحديات مشتركة وان هذه الاستراتيجية قائمة على العمل العسكري الانفرادي والاعتماد الزائد على القوة والتأكيد على القيادة الناجحة للولايات المتحدة الامريكية[٢٥].

ان السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية بعد احداث ١١ أيلول ٢٠٠١ قائمة على أساس ان يكون لأمريكا الدور الأول والأخير في قيادة وتسيير العالم بما يخدم تحقيق مصالحها وأهدافها الواسعة والبعيدة المدى وهي لا تدخر جهدا الا وسخرته او تلوح بتسخيره سواء بالترغيب او الترهيب في عقيدتها الجديدة بإضافة عناصر جديدة لها وفقا لتبدل الظروف الدولية وهذه العقيدة السياسية الجديدة القائمة على أساس الانفراد بقيادة العالم وخلق المركز الأمريكي الأعظم في مفهوم الأمريكي الجديد لنظام العلاقات الدولية وهذا ما اشار اليه الرئيس الأمريكي (جورج بوش الاب) عام ١٩٩١ اذ قال في احد خطبه امام الكونغرس الأمريكي (بأن القرن القادم يجب ان يكون قرنا أمريكا) وما عمل عليه (جورج بوش الابن في ادارته بعد احداث ١١ أيلول)[٢٦].

ان اكثر ناحية مثيرة للخلاف والجدل في الاستراتيجية الامريكية بعد احداث ١١ أيلول ٢٠٠١ تتعلق بعقيدة الحرب الاستباقية التي وضعت في خطاب الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في حزيران ٢٠٠٢ الذي أشار الى مبدأ الحرب الوقائية الجديد الذي يقضي بـ (ان الولايات المتحدة الامريكية تمتلك الحق في اعلان الحرب وفق مشيئتها على اية دولة او مجتمع تختاره وتحدده بناء على تهديد متصور لديها وذلك تحاشيا

لهجوم محتمل عليها) وهذا ما اعلنته (كونداليزا رايس) اذا إشارة انه وبالنظر الى تغير طبيعة السلاح وأساليب الإرهاب لاسيما ان الاعتداء لم تقم به دولة محددة بل افراد لذلك يجب عدم الوقوف مكتوفي الايدي بانتظار الحصول على دليل قاطع[٢٧].

وهي ما تسمى (عقيدة بوش او مذهب بوش) والذي تأسس في جوهره الى مفهوم الحرب الاستباقية وتقديم القوة المسلحة على الدبلوماسية مستنداً الى القاعدة التي قالها (من ليس معنا فهو ضدنا)[٢٨]. تؤكد الاستراتيجية الامريكية بعد احداث ١١ أيلول على حق الولايات المتحدة الامريكية في اللجوء الى شن (حرب وقائية) وهنا حرب وقائية وليس حرب استباقية (سوف نبين الفرق بين المفهومين) لان الحرب الاستباقية قد تندرج داخل اطار القانون الدولي ومثال ذلك اذ ما اكتشفت قاذفات قنابل روسية وهي تقترب من الولايات المتحدة قادمة من قاعدة عسكرية في غرينادا على نحو ما تخيلت إدارة ريغان احتمال حصوله عام ١٩٨٣ ونية القصف لديها واضحة لا لبس فيها عندئذ سيكون أي هجوم استباقي لتدمير الطائرات او حتى القاعدة الجوية المطلقة منها له ما يبرره في ظل تفسير معقول بميثاق الأمم المتحدة. اما الحرب الوقائية قد تندرج في خانة جرائم الحرب مخالفة لقواعد القانون الدولي لأنها تبنى على حدث او أهواء ومزاجات وهذا ما اشار اليه المؤرخ البارز (ارثر شلسينغر) مستشار الرئيس الأمريكي كنيدي قائلا: –

لقد تبنى الرئيس بوش الابن للسياسة (الدفاع التحسبي عن النفس) المشابهة على نحو لافت للسياسة التي انتهجتها اليابان في ديسمبر عام ١٩٤١ في بيرل هاربور[٢٩]. في ذلك الزمن اعتبر الهجوم الياباني على بيرل هاربور عمل غير قانون وخارج نطاق القانون الدولي والذي على إثر ذلك دخلت الولايات المتحدة الامريكية الحرب العالمية الثانية.

المبحث الثاني: المطلب الأول: التميز بين الحرب الوقائية والحرب الاستباقية

ان مفهوم الدول المارقة في الاستراتيجية الامريكية وكيفية مواجهة الدول المارقة أضاف مفاهيم جديدة مثل الحرب الوقائية والحرب العادلة واحياء مفاهيم قديمة مثل الضربة الاستباقة وتوسعها لتشمل الحرب الاستباقة والتي سوف نوضح كلا المفهومين.

لم يكن الاستباق ولا أحادية الجانب مفهوماُ جديداُ في السياسة الخارجية الامريكية فقد سبق ان استخدمته الإدارات الامريكية منذ مطلع القرن التاسع عشر فقد ناقشت إدارة ايزنهاور استراتيجية–صد استباقة في مطلع الخمسينات ١٩٥٠ ودرست إدارة كيندي استباق الصواريخ السوفيتية المتوسطة المدى التي نشرت في كوبا في اثناء ازمة الصواريخ الكوبية.

اما بعد احداث ١١ أيلول ٢٠٠١ فقد وسعت استراتيجية الامن القومي الأمريكي المفاهيم التقليدية للاستباق لتشمل الحرب الاستباقية ويفهم الاستباق عادة على انه جهد يبذل لقطع هجوم عسكري وشيك اما الحرب الوقائية فهي عمليات عسكرية مهيمنة لتسد الطريق على تهديد يبعد شهوراً او سنوات عن التجسد ماديا لذا رأت إدارة الرئيس جورج دبليو بوش ان في عصر الارهابين المسلحين بالأسلحة النووية التعريف المحدد للاستباق والضربة الاستباقية محتاجا الى التوسيع وعليها ان تصل داخل الدول وتنشئ ظروفا وان مفهوم السيادة واحترام الحكومات غير وارد في استراتيجية الحرب الوقائية(٣٠).

لقد ارتبطت فكرة الحرب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي بكل من عنصري توازن القوى والدافع الوقائي للحرب بمعنى ان الدولة تستخدم قوتها العسكرية لحماية امنها والحيلولة دون حدوث تغير في ميزان القوى الذي من شأنه اذا حدث ان يهدد الوضع القائم، وابرز أصحاب هذه الفكر هو صمويل هنتنغتون الذي يعرف الحرب الوقائية بانها (عمل عسكري تقوم به دولة واحدة ضد دولة أخرى وهذا بهدف منع حدوث تغير في ميزان القوى بين الدولتين مما يؤدي الى التقليل من الامن العسكري للدولة الأولى)(٣١).

كما يعرفها جاك ليفي من خلال نظرته الى الدافع الوقائي للحرب بأنها (تدهور القوة العسكرية لدولة معينة مقانة بزيادة قوة الخصم والخوف من اثار هذا التدهور المتمثل في العجز النسبي للقوة الذي يؤدي الى تدهور الوضع القائم فالباعث الأساسي لشن الحرب الوقائية يكمن في عنصر تغير او تحول القوة في الميزان القائم كمصدر

أساسي) ويعرفها الباحث ميشال نوفاك بقوله (هي ذلك الهجوم الأحادي الجانب الذي يقضي على تأثير إمكانية هجوم الخصم المحتمل في المستقبل بمعنى ان القوة العسكرية تستخدم ضد بلد لمنع تهديد يمكن ان يطرح في المستقبل والذي يثير مخاوف البلد المهاجم ليغدو السبب الجوهري لهذه الحرب ليس في التهديد الحاضر من قبل الخصم وانما الافتراض بنواياه الممكنة مستقلا). وبهذا يشير مستشار الامن القومي السابق للولايات المتحدة الامريكية (جيمس ستاينبارغ) ان العمل الوقائي يقضي توفر ظروف دافعة له اهما هي[٣٢]:-

١- ان يكون ضد الإرهاب.

٢- ان يستهدف إزالة مقدرات تمثل خطر.

٣- ان يكون استخدامها لتغير نظام.

٤- ان يكون بهدف التدخل في حالة الدول الفاشلة او المارقة.

انطلاقا مما سبق من تعاريف المفهوم الحرب الوقائية يتضع ان الحرب الوقائية عبارة عن عمل عسكري تبادر اليه دولة ذات مقدرات عسكرية متفوقة ضد دولة أخرى لان الدولة الأولى ترى ان الدولة الثانية المستهدفة تشكل تهديداُ ليس بالضرورة وشيكا وانما محتوما التصدي له في اقرب وقت فهذا ضمن حسابات تقع في المستقبل على أساس التكهن والافتراض لا اكثر ويعطي لصانع القرار الأمريكي سلطة تقديرية في ذلك وهذا غير ما اتضح من مفهوم الحرب الاستباقية الذي لازال النقاش بين رجال الاستراتيجية والفكر العسكري الأمريكي حول الحرب الوقائية والحرب الاستباقية لإزالة اللبس والغموض عما تقوم به الولايات المتحدة من تدخلات عسكرية فلكل مفهوم محدداته وخصائصه التي تميزه عن الاخر.

أوضحت ذلك وزارة الدفاع الامريكية في قاموس وزارة الدفاع للمصطلحات العسكرية نظراً لخبرة الولايات المتحدة في الحروب والتدخلات العسكرية منذ القرن التاسع عشر حيث ورد تعريف الحرب الاستباقية على اساس انها (هجوم يتم على اساس وجود دليل قاطع بأن هجوم العدو يعد وشيكا بالوقوع) اما الحرب الوقائية فعرفها بأنها (حرب تتم

مباشرتها على اعتقاد ان الصراع العسكري وان لم يكن وشيك الوقوع الا انه محتوم ويكون لتأجيله اخطار كبرى)[٣٣]. وهكذا فأن الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية هو الاستئثار بالعالم والحيلولة دون صعود أي منافس محتمل وإطلاق يد الالة العسكرية والفكرية الامريكية في الدفاع عن مصالحها القومية تطبيقا لمبدأ الحرب الوقائية وليس الاستباقية وذلك من خلال الحكم على النيات المستقبلية للعدو في إطار عدم وجود أي تحرك له للاعتداء عليها. ويصف القانون الدولي الحرب الوقائية ضمن حروب العدوان من حيث يصنف الحرب الاستباقية ضمن حق الدفاع الشرعي عن النفس المتضمن في المادة (٥١) من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[٣٤]. من الملاحظ مما سبق سوف نبين مايميز الحرب الوقائية عن الحرب الاستباقية وفقا للفكر الاستراتيجي الأمريكي.

كما موضح في الجدول رقم (٢)

الحرب الوقائية	الحرب الاستباقية
١- تشن ضد دولة تمثل تهديد مستقلا ليس وشيكا الوقوع وانما حتمي المنافسة ويكون تأجيل الحرب الوقائية خطر كبير.	١- قرب وقوع الهجوم أي ان يكون وشيكا من خلال تجهيز الجيوش او حصول رجال الاستخبارات على معلومات كافية لأثبات استعداد الخصم للهجوم.
٢- تستهدف إزالة مقدرات العدو تمثل خطر مستقبلاً.	٢- اليقين في اثبات قوة ومقدار الخصم على الاضرار بالطرف المبادر.
٣- تكون بهدف التدخل في حالة الدول الفاشلة او الدول المارقة وفقاً لتصنيف الأمريكي.	٣- الهجوم المعاكس لرد عدوان الخصم بدافع الحماية.
٤- لا تتم بسرعة خاطفة واما يكون شنها تحت الظروف وفي الوقت الذي يعتقد انه يوفر أفضل الفرص لكسب الحرب.	٤- عامل الوقت يكون قصير جدا في التحضير لخوض هذه الحرب.
٥- فكرة الحرب الوقائية من فكرة الضربة الوقائية والتي تكون ضد بلد يتوقع ان يشكل تهديدا مستقبلا حسب قناعة صانع القرار مثال ذلك الضربة الوقائية الإسرائيلية على المفاعل العراقية علم ١٩٨١ لتخوف إسرائيل من مقدرات العراق النووية.	٥- في الغالب تكون للرد على تهديد وشيك الوقوع لكسب المعركة.
٦- تعد حرب عدوانية وفقا لقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.	٦- تعد دفاع عن النفس وفقا لمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة الفصل السابع.

الجدول من عمل الباحث

خلاصة القول

برزت فكرة الحرب الوقائية كاستراتيجية أمريكية جديدة بعد احداث ١١ أيلول ٢٠٠١ وتبنتها الإدارة الامريكية للرئيس جورج دبليو بوش كعقيدة معتمدة في السياسة الخارجية بعد ما ان تم نشرها من قبل البيت الأبيض في كانون الأول ٢٠٠٢ ضمن وثيقة استراتيجية الامن القومي للولايات المتحدة الامريكية فهي تعد أطار عمل تحتفظ فيها الولايات المتحدة بحق مهاجمة دول تشكل تهديداً او منافس محتملين على الصعيد العسكري كما تعد أساسا على الافتراض بأن العدو سيبدأ الحرب في المستقبل القريب. وتكمن النواة الأساسية للحرب الوقائية في الجمع بين تهديدين بالغي الخطورة من منظور امريكي وهما الدول المارقة والارهابين وإمكانية حصولهم على أسلحة الدمار الشامل كما جاء بالوثيقة (على الولايات المتحدة إيقاف الدولة المارقة وعملائها الارهابين قبل ان يتمكنوا من تهديدنا او استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد الولايات المتحدة وحلفائها او اصدقائها مما يقضي التحرك ضد هذه التهديدات قبل ان تتشكل تماماً)[٣٥].

ووفقاً لهذه الوثيقة فأن الحرب الاستباقية تم توسيع مفهومها بعد ان كانت الضربة الاستباقية بعد احداث ١١ أيلول أصبحنا امام حرب استباقية اما الحرب الوقائية هي ما تمثل إضافة جديدة في الاستراتيجية الامريكية بعد احداث ١١ أيلول. وهذا ما بينته الوثيقة في نصها (ان الدفاع في الماضي كان يرتبط بالتهديد الوشيك وهذا من خلال مؤشرات محددة مثل تحركات واضحة للجيوش والقوات البحرية والجوية استعداداً للهجوم الا انه في عالم ما بعد ١١ أيلول توجب إعادة النظر في كيفية الاستجابة لتهديدات الإرهاب والدول المارقة المسلحين بالأسلحة النووية حيث ان التميز بين الاستباق والوقاية قد حاز تميزا قديم العهد وصار التعريف المحدد للاستباق محتاج الى التوسيع) اما العمل الوقائي فأنه اتخاذ خطوات مبكرة ومفاجئة ضد دول مارقة وجماعات إرهابية معادية لمنع وقوع اعمال مدمرة من جانبهما انطلاقا من قاعدة (ان المبادرة بالهجوم افضل بكثير من انتظار وحدوث الهجوم المعادي ثم الرد عليه بعد ذلك)[٣٦].

المطلب الثاني: الحرب العادلة Just war theory

يعد الفيلسوف الأمريكي مايكل وولتزر من الفلاسفة الذين نشغلوا بموضوع الحرب العادلة كما وبظل كتابة (الحرب العادلة وغير العادلة) احد اهم الكتب المهتمة بالمبادئ الأخلاقية للحرب وتعد حقوق الافراد هي الأساس بالنسبة للنظرية وولتزر في الحرب العادلة وذلك لان حقوق الافراد هي الأساس بالنسبة للنظرية وولتزر في الحرب العادلة وذلك لان حقوق الدولة مشتقة من حقوق مواطنيها كما يذكر في كتابة (حقوق الدول وواجباتها ليس اكثر من كونها حقوق وواجبات الأشخاص الذين يشكلونها) ووضع وولتزر ما يسميه (النموذج المشروع والفكرة الأساسية في النموذج المشروع هي ان الحرب تعد أحيانا مشروعة من المنظور الأخلاقي تنصب على حقوق الدول في وحدة أراضيها الإقليمية وسيادتها السياسية)[٣٧].

ويضع وولتزر للحرب العادلة خمسة مبادئ تتأسس عليها عدالة الدخول في الحرب[٣٨]:-

١- **السبب العادل:** -ويقصد به مقاومة العدوان ويتمثل العدوان في أي انتهاك لوحدة الأراضي الإقليمية او السيادة السياسية للدولة وغيرها من الأفعال العدوانية التي تستوجب المقاومة ويبرر الحرب.

٢- **مبدأ حسن النية او النية الحسنة:** -أي ان الدولة تشن الحرب وتضع في حسابها الهدف الذي من اجله شنت الحرب فقط وهو تحقيق السلام العادل وتأمين السبب العادل وضمان عدالة إدارة الحرب وعدالة ما بعد الحرب.

٣- **احتمالية النجاح:** -تعد احتمالات النجاح الخاصة بشن الحرب مسألة تتوقف على طبيعة الظروف وعقلانية اتخاذ القرارات والهدف من هذا المبدأ منع العنف الذي لا طالة من ورائه لا طالت الحرب.

٤- **مبدأ التناسب:** –مبدأ التناسب ينص على ان الدولة التي تشن حرباً عادلة ينبغي ان تزن المنافع الكلية المتوقعة من وراء حربها كما ينبغي ان تزن الخسائر الكلية المتوقعة في ضوء السبب العادل للحرب.

٥- **مبدأ الملاذ الأخير:** –يقصد به ان ينبغي على الدول الا تتسرع في شن الحرب وان تستفيد من كل السبل المعقولة والممكنة وان تلجأ الى المفاوضات الدبلوماسية قبل اللجوء للحرب حيث تتأكد ان الحرب هي الملاذ الأخير.

لذا ان نظرية الحرب العادلة هي ذلك الاطار الذي يتضمن مجموعة من القيم والضوابط والمعايير التي تحدد في مجموعها ما هو عادل او غير عادل بالنسبة للحرب سواء على مستوى شنها او ادارتها وكيفية احترامها ومطابقتها مع مبادئ وقواعد القانون الدولي والمنظمات الدولية والقانون الإنساني اذ يجب ان يتم الإعلان عن الحرب من قبل هيئة شرعية ومن اصل قضية عادلة وهي لغرض الامن والسلم الدوليين وليس تهديد للأمن والسلم الدولي[٣٩].

ومن اوضح الأمثل على الحرب العادلة بعد احداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١ تعد الحرب ضد أفغانستان من قبل بعض المفكرين بأنها حرب عادلة لأنها تنطبق عليها مؤشرات الحرب العادلة وفقا لنظرية مايكل وولتزر كونها نشبت بعد العدوان وكرد على العدوان الذي ضرب الولايات المتحدة الامريكية في يوم ١١ أيلول ٢٠٠١ وإنها جاءت بقرار من هيئة شرعية قرار من منظمة الأمم المتحدة لغرض تحقيق السلام ومحاربة الإرهاب.

خلاصة القول

تعرف الحرب العادلة بأنها (تفسير واضح عن النزعة السلمية الرافضة للحرب والساعية لوضع ضوابط أخلاقية صارمة تحول دون استخدام القوة) ان نظرية الحرب العادلة تعد النظرية التي تبرز استخدام القوة واللجوء الى الحرب استناداً الى أسس ومبررات أخلاقية معينة كما يجب ان تتوافر في الحرب العادلة مجموعة من المبادئ والضوابط لشن الحرب وادارتها بطريقة عادلة وهي[٤٠]:–

١- السبب العادل: -بمعنى ان يكون مبررا عادل لشن الحرب.

٢- ان تكون الحرب اخر وسيلة تلجأ اليها الدولة بعد ان تستنفذ كل الوسائل السلمية الأخرى.

٣- ان تكون المنافع التي يمكن ان تنتج من وراء شن الحرب أكبر على نحو معقول من الخسائر التي يمكن ان تنجم من عدمه.

٤- ان يكون هناك قدر معقول من النجاح وكسب الحرب.

٥- ان تكون الوسائل المستخدمة في الحرب شرعية موافقة لمبادئ القانون الدولي.

٦- عدم استهداف المدنيين اثناء الحرب.

ومن أوضع الأمثل على ذلك الحرب الامريكية على أفغانستان عام ٢٠٠٢ التي تسمى بالحرب العادلة لأنها جاءت ضد هجمات ١١ أيلول عام ٢٠٠١ والتي اتهمت بها حركة طالبان.

الخاتمة:

بناءاً على ما تقدم يمكن القول ان الولايات المتحدة الامريكية بعد احداث ١١ أيلول ٢٠٠١ تبنت عدة استراتيجيات أهمها الحرب الاستباقية والحرب الوقائية والحرب العادلة لمواجهة الإرهاب والدول المارقة التي صنفتها كونها تهدد الامن والسلم الدوليين ومن الملاحظ ان هناك انتقائية في النظرة الامريكية للدول وتصنيفها كونها دول مارقة بها يتناغم مع مصالحها وامنها القومي وحجم التهدد الذي تواجهه لذا نلاحظ ازدواجية المعايير التي تستخدمها الولايات المتحدة الامريكية قد تتخذ موقفاً متشدداً اتجاه الدول التي هي ليس تحت ولايتها ولكن تتمتع بعلاقات جيدة مع دول أخرى وقد تكون حليفاً لها رغم انها تنطبق عليها مؤشرات الدولة المارقة من دعم الإرهاب وانتهاك حقوق الانسان وامتلاك أسلحة الدمار الشامل او السعي لامتلاكها هذا يدل على ان الاستراتيجية الامريكية وتفسيرها لمفهوم الدولة المارقة استفيد منه كأدات لبسط هيمنتها وردع خصومها وتنفيذ مشاريعها الاستعمارية ضد الدول التي لا تدين لها بالولاء فهذا ما وضحناه في البحث المفهوم الأمريكي للدولة المارقة والذي استخدم في السياسة

الخارجية الامريكية لتنفيذ المشروع الاستعماري الأمريكي على دول محددة تصنف بأنها تهدد المصالح الامريكية طبقا للقول المأثور (كلمة حق اريد بها باطل) لذلك ان المفهوم الأمريكي للدول المارقة يهدد السلم والامن الدوليين لانه مبني على احتلال وحروب وعدم استقرار وهذا ما شهده العالم بعد احداث ١١ أيلول ٢٠٠١ من احتلال العراق وأفغانستان وحرب الاقتصادية مع ايران وكوريا الشمالية واضيفت بعد ذلك سوريا وليبيا كونها دول مارقة والتدخل الأمريكي في تلك الدول بان تأثيره على النظام العالمي بشكل عام.

قائمة الهوامش:

(١) مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٦٠، المعجم الوسيط، اخرج، إبراهيم مصطفى واخرون، له عدة طبعات الخامسة،٢٠١١، ص١.

(٢) احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، المجلد الأول، الطبعة الأولى، القاهرة،٢٠٠٨.

(٣) محمد بن صقر، معايير الدولة المارقة، جريدة الوطن السعودية، الثلاثاء ١ أكتوبر،٢٠١٩.

(٤) العادل خضرن الدولة المارقة، صحيفة الاتحاد السعودية الملحق الثقافي ١٢ يوليو ٢٠١٧.

(٥) قناة RT روسيا اليوم، الدول المارقة في زيادة او نقصان ساعة ١٢.٥١ ظهرا مارس ٢٠١٧.

(٦) فرح محمد الامة، إعادة اختراع الإرهاب بعد الحرب العالمية الأولى، ١١ سبتمبر، مؤسسة البراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان–الأردن–٢٠١٥، ص٨٤.

(٧)الصحيفة الالكترونية مصر العربية (الدول المارقة في خطاب ترامب).

(٨) ويليام بلوم، الدولة المارقة (دليل الى الدولة العظمى الوحيدة في العالم) ترجمة:– كمال السيد، المجلس الأعلى للثقافة والنشر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢، ص٥.

(٩) نعوم تشومسكي، استخدام القوة في الشؤون العالمية، ترجمة: أسامة اسبر مكنية، العبيكان للطباعة والنشر، الرياض، ٢٠٠٤، ص٦.

(١٠) نعوم تشومسكي، نفس المصدر، ص٩.

(١١)نعوم تشومسكي، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

(١٢) ساري محمد الزهراني، مقال نشر في صحيفة الرسالة السعودية بتاريخ ٢٠١٧/٣/١٧ الجمعية عن الدول المارقة.

(١٣) اكو حمد، القوة الناعمة في العلاقات الدولية (دراسة تحليلية مقارنة) أطروحة دكتوراة في منشورة العراق–السليمانية،٢٠١٤، ص١٠٦.

(١٤) ستيفن والت واخرون، نهاية العصر الأمريكي، ترجمة محمد العربي، مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية،٢٠١٥، ص٧.

(١٥) بهاء عدنان السعبري، الاستراتيجية الامريكية اتجاه إيران بعد احداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١ مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، بغداد، العراق ٢٠١٢، ص٣٩.

(١٦) عماد نهاد عبد الواحد، سلطان الرئيس الأمريكي في الظروف الاستثنائية في الدستور، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية كلية العلوم السياسية، العراق، ٢٠١٣، ص١١٥.

(١٧) زيغينو بريجينسكي، الاختبار، السيطرة على العالم ام قيادة العالم، ترجمة: –عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٤، ص١٠١.

(١٨) بهاء عدنان العدي، مصدر سبق ذكره، ص٥٥.

(١٩) علي جاسم محمد التميمي، اثر القوة الناعمة في السياسة الخارجية والأمنية الامريكية اتجاه الشرق الأوسط، العراق انموذجا ٢٠٠٣–٢٠١٦، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية العراق–٢٠١٨، ص٥٢.

(٢٠) حمدوش رياض، تأثير السياسة الخارجية الامريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوربي بعد احداث ١١سبتمبر ٢٠٠١، أطروحة دكتوراة، منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ٢٠١٢، ص١٩٩.

(٢١) مداني ليلة، البعد العسكري في السياسة الخارجية الامريكية، بحث منشور في المجلة الجزائرية للسياسيات العامة، العدد (٤) عام ٢٠١٤، ص١٩٠.

(٢٢) حنان دريسي، الدولة المارقة في منظور الاستراتيجية الأمنية الامريكية (دراسة تحليلية) مجلة الجزائر للسياسات العامة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية العدد (١١)٢٠١٦، ص٢٢٦.

(٢٣) حنان ادريسي، المصدر نفسه، ص٢٢٧.

(٢٤) مصطفى محمد جاسم العبيدي، الإمبراطورية الناعمة (السياسة الخارجية الامريكية تجاه الشرق الأوسط) الطبعة الأولى، لبنان، ٢٠١٥، ص٣٩-٤٠.

* مبادرة الدفاع الاستراتيجي spi او حرب النجوم وهي المبادرة التي أطلقها الرئيس الأمريكي رونالد ريغان عام ١٩٨٣ من اجل بناء نظام دفاعي ضد هجمات الصواريخ الباليستية العابرة للقارات القادمة من الاتحاد السوفيتي نقلا عن مصطفى محمد جاسم العبيدي، نفس المصدر، ص٣٩.

(٢٥) بهاء عدنان العبري، مصدر سبق ذكره، ص٤٧.

(٢٦) عبد الغفور كريم علي وزينة كمال خورشيد، السياسة الخارجية الامريكية المعاصرة خيارات وتحديات وانتهاكات، منشورات زين الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت،٢٠١٧، ص٣٤.

(٢٧) نقلا عن، مصطفى محمد جاسم العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص٤١.

(٢٨) علي جاسم محمد التميمي، مصدر سبق ذكره، ص٥٧.

(٢٩) نعوم تشومسكي، الهيمنة ام البقاء-السعي الأمريكي الى السيطرة على العالم-دار الكتاب العربي-بيروت-لبنان-ترجمة: -سامي الكعكي ٢٠٠٤، ص٢٠.

(٣٠) فرنسيس فوكوياما، أمريكا على مفترق الطرق، ترجمة:- محمد محمود التوبة، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٧، ص١١٦.

(٣١) بن عمار امام، الحروب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، رسالة ماجستير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر- بكرة، المغرب،٢٠٠٨،ص١٧.

(٣٢) نفس المصدر، ص١٩.

(٣٣) بن عمار امام، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

(٣٤) مداني ليلة، مصدر سبق ذكره، ص١٩٤.

(٣٥) بن عمار امام، مصدر سبق ذكره، ص٧٨.

(٣٦) نقلا عن، احمد إبراهيم محمود، حرب العراق وتحولات الفكر الاستراتيجي الأمريكي) مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٣) المجلد (٣٨)،٢٠٠٣.

(٣٧) حمدي الشريف، نظرية الحرب العادلة بين اليوتوبيا والايديولوجيا، بحث منشور نشره مؤمون بلا حدود للدراسات والأبحاث، قسم الدين وقضايا المجتمع الراهن، minion without3 orders الرباط، المغرب،٢٠١٦، ص٥.

(٣٨) نفس المصدر، ص١١.

(٣٩) سالم حسين العادي، نظرية الحرب العادلة من منظور فلسفي (ميخائيل والزر انموذجا) بحث منشور في المجلة الجامعة، كلية الآداب، جامعة الزاوية، ليبيا، العدد الثامن عشر–المجلد الأول، ٢٠١٦، ص٥٩.

(٤٠) حنان دريسي، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٠.

قائمة المصادر والمراجع:

١- إبراهيم مصطفى واخرون، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٦٠، المعجم الوسيط، الطبعة الخامسة،٢٠١١.

٢- احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية القاهرة، عالم الكتب، المجلد الأول، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨.

٣- فرح احمد الامة، إعادة اختراع الإرهاب بعد ١١ أيلول، مؤسسة البراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،٢٠١٥.

٤- ويليام بلوم، الدول المارقة دليل الى الدولة العظمى الوحيدة في العالم، ترجمة: –كمال السيد، المجلس الأعلى للثقافة والنشر، الطبعة الثانية،٢٠٠٢.

٥- نعوم تشومسكي، استخدام القوة في الشؤون العالمية، ترجمة:– أسامة اسبر، مكتبة العبيكان للطباعة والنشر، الرياض، ٢٠٠٤.

٦- اكو حمد، القوة الناعمة في العلاقات الدولية (دراسة تحليلية مقارنة) أطروحة دكتوراه غير منشورة، العراق، السليمانية،٢٠١٤.

٧- ستيفن والت واخرون، نهاية العصر الأمريكي، ترجمة: –محمد العربي مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، الطبعة الأولى،٢٠١٥.

٨- بهاء عدنان السعبري، الاستراتيجية الامريكية اتجاه إيران بعد احداث ١١ أيلول ٢٠٠١، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، بغداد، العراق،٢٠١٢.

٩- عماد نهاد عبد الواحد، سلطان الرئيس الأمريكي في الظروف الاستثنائية في الدستور، رسالة ماجستير، العراق، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية،٢٠١٣.

١٠-زيغنيو بريجنسكي، الاختيار-السيطرة على العالم ام قيادة العالم، ترجمة:- عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان،٢٠٠٤.

١١-علي جاسم محمد، أثر القوة الناعمة في السياسة الخارجية والأمنية الامريكية اتجاه الشرق الأوسط العراق انموذجا من ٢٠٠٣-٢٠١٦، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق،٢٠١٨.

١٢-حمدوش رياض، تأثير السياسة الخارجية الامريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوربي بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطنية، الجزائر،٢٠١٢.

١٣-مداني ليلة، البعد العسكري في السياسة الخارجية الامريكية، بحث منشور في المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد (٤) عام ٢٠١٤.

١٤-حنان دريسي، الدولة المارقة من منظور الاستراتيجية الامنة الامريكية (دراسة تحليلية) مجلة الجزائر للدراسات العامة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، العدد (١١)٢٠١٦.

١٥-مصطفى محمد قاسم العبيدي، الإمبراطورية الناعمة (السياسة الخارجية الامريكية تجاه الشرق الأوسط) الطبعة الأولى، لبنان،٢٠١٥.

١٦-عبد الغفور كريم علي وزينة كمال خورشيد، السياسة الخارجية الامريكية المعاصرة خيارات وتحديات وانتهاكات، منشورات زين الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠١٧.

١٧-نعوم تشومسكي، الهيمنة ام البقاء- السعي الأمريكي الى السيطرة على العالم دار الكتاب العربي، ترجمة: سامي الكعكي، بيروت ٢٠٠٤.

١٨-فرنسيس فوكوياما، أمريكا على مقترف الطرق، ترجمة: محمد محمود التوبة، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض،٢٠٠٧.

١٩-بن عمار امام، الحروب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، رسالة ماجستير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد حيضر- بسكرة،٢٠٠٨.

٢٠-احمد إبراهيم محمود، حرب العراق وتحولات الفكر الاستراتيجي الامريكيةن مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٣) المجلد (٣٨)،٢٠٠٣.

٢١-حمدي الشريف، نظرية الحرب العادلة بين اليوتوبين والايديولوجيا بحث منشور النشرة الالكترونية مؤمنون بلا حدود للأبحاث والدراسات قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة، الرباط، المغرب،٢٠١٦ .mominon without3 orders

٢٢-سالم حسين العادي، نظرية الحرب العادلة من منظور فلسفي (ميخائيل والزر انموذجاً) بحث منشوري المجلة الجامعة كلية الآداب، جامعة الزاوية، ليبيا، العدد الثامن عشر-المجلد الأول ٢٠١٦.

الصحف والقنوات الفضائية

١- ساري محمد الزهراوي، الدولة المارقة، مقال نشر في صحيفة الرسالة السعودية بتاريخ ٢٠١٧/٣/١٧.

٢- محمد بن صقر، معايير الدول المارقة، جريدة الوطن السعودية، الثلاثاء ٢٠١٩/١٠/١.

٣- العادل خضر، الدولة المارقة، جريدة الاتحاد السعودي، الملحق الثقافي ٢٠١٧/١١/١٢.

٤- الصحيفة الالكترونية، مصر العربية، الدولة المارقة في خطاب ترامب.

٥- M. masralaradia.net

٦- قناة Rt، روسيا اليوم، الدول المارقة في زيادة او نقصان ١٢,٥١ دقيقة ظهرا مارس/ اذار ٢٠١٧.